

تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقداره

أ.د. الخضر علي إدريس^(*)

مقدمة :

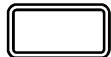
الحمد لله نحمد ونستعينه ، ونستهديه ونستغفره ونعود بالله من شرور أنفسنا وسعيّات أعمالنا ، من يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضل فلن تجد له ولیاً مرشدًا ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ما تعاقب الليل والنهار .

وبعد ، فهذه دراسة موجزة تناولت فيها موضوع تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما على مقادير الزكاة ، التزمت في معالجة موضوعاته منهج المقارنة والمناقشة والترجيح بين المذاهب المختلفة بحسب ما يظهر لي ، ولقد عالجت هذا الموضوع من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : خصم التكاليف من غير الديون . **المبحث الثاني :** خصم التكاليف إذا كانت ديناً **المبحث الثالث :** خصم التكاليف غير الزراعية من شركات الإنتاج الزراعي .

والله هو الهادي إلى سواء السبيل

(*) عميد كلية الدراسات العليا بالجامعة .



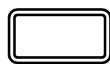
مدخل الموضوع :

لا يخفى أن الزراعة الحديثة، وخاصة ذات المساحات الشاسعة، تحتاج إلى نفقة أكبر من قبل المزارعين ، وخاصة للمستثمرين منهم . وتمثل هذه النفقات في إصلاح الأرض وتهيئتها من حراثة وتنظيف، ومن جلب لبذور محسنة، وما تتطلبه عملية الزراعة والمحاصد من آليات ومعدات، ومن تعهد للزراعة بحمايتها من الآفات كالرش بالبيادات ومن تسميد للأرض، وما تحتاجه عملية الحصاد من جلب عمال مهرة إلخ .

كل هذا وأمثاله يكلف المزارع نفقات عالية ربما تكون أضعافاً مقارنة بما تحتاجه الزراعة التقليدية . فهل يراعى كل هذا عند أخذ الزكاة من المكلف فتخصم تكاليفه من الناتج ويذكر المكلف ما تبقى ، أم لا يراعى ذلك ؟ ثم إن صاحب هذه التكاليف والنفقات قد لا يكون له من المال ما يستطيع أن يتحمل به هذه النفقات فيستدين حتى يتمكن من الوفاء بها وقد يستدين لغير حاجة . ومن ناحية أخرى قد يضطر المزارع إلى أن يستدين لينفق على نفسه وعياله ولا يكون له من المال إلا ثمرة هذا الزرع أو حبه وقد يكون له من المال غير ذلك فما أثر كل ذلك على الزكاة ؟ وهل يراعى عند إخراج الزكاة فيخصم من الخارج ثم يذكر الباقى أم لا ؟

ثم هل يختلف الأمر إذا كان المزارع شركات استثمارية كبرى تتفق على الزرع وغيره ؟

الاجابة عن موضوعات هذه الأسئلة هي موضوع دراستنا والذي سوف نتناوله من خلال صفحات هذا البحث .



المبحث الأول

خصم التکالیف من غير الديون

المقصود بالتكاليف من غير الديون كل ما أنفقه المزارع على زرעה وأرضه من غير طريق الدين كأن أنفق على الأرض أو الزرع من ماله الخاص فهل مثل هذه النفقات أثر على الزكاة من حيث إسقاطها أو إسقاط ما يقابلها من مال الزكاة وهذا ما سيرد تفصيله في الآتي :

مشروعية الخصم في هذا النوع :

المذهب الأول :

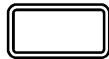
يرى أصحابه أن هذه التکالیف ليست مشروعة، ولا أثر لها على النصاب، بل تعد ضمن النصاب وتستخرج الزكاة من جميع المحصول. وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة لكن على تفصيل عنهم في هذا . وقد نسب ابن حزم هذا المذهب إلى مالك والشافعي وأبي حنيفة وهو مذهب الحنابلة في حالة ما إذا وجبت الزكاة في الحب أو الثمر، وهذه نقول لأقوالهم حول هذا الموضوع من خلال كتبهم المعتمدة .

أولاً الحنفية : نص الحنفية في كتبهم على أن أجرا العامل ونفقة البقر وكري الأنهر ... الخ تحسب ضمن النصاب فيزكي جميع الخارج . جاء في الهدایة (.. وكل شيء أخرجه الأرض مما فيه العشر لا يحتسب

فيه أجر العمال ونفقة البقر) ¹⁾

قال العيني مضيفاً إلى ما ذكره صاحب الهدایة : (.. وغيرها مثل كري الأنهر وإصلاح الأرض .. ثم قال : قال في الوبيري وغيره لا يعتد بصاحب الأرض

(1) الهدایة مطبوع مع شرحه البنایة 2/507.



أ.د. الخضر علي
إدريس

بما أنفق على الغلة من سقي ولا عمارة ولا أجرة حائط ولا أجرة عامل ولا نفقة البقر ويجب العشر أو نصفه في جميع الخارج..^١

دليل الحنفية : استدل الحنفية بعموم قوله صلى الله عليه وسلم (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا : العشر وبالنضح نصف العشر)^٢ وقالوا بناء على هذا الحديث فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قد حكم بتفاوت الواجب بتفاوت المؤنة فلا معنى لرفعها لأن رفعها يستلزم عدم التفاوت المنصوص عليه في الحديث المتقدم وهو باطل.^٣

قال ابن الهمام : " .. ولنا ما تقدم من أن قوله عليه الصلاة والسلام (مما سقي سبعا .. الخ) حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلو رفعت المؤنة كان الواجب واحداً وهو العشر دائماً في الباقي لأنه لم ينزل إلى نصفه إلا للمؤنة والفرض أن الباقي بعد رفع قدر المؤنة لا مؤنة فيه فكان الواجب دائماً العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعاً مرتين عشر ومرة نصفه بسبب المؤنة فعملنا أنه لم يعتبر شرعاً عشر بعض الخارج وهو القدر المساوى للمؤنة أصلًا 000 وتحريره أنه قد يفضى إلى اتحاد الواجب مع اختلاف المؤنة) .^٤ وتوضيح ذلك أنه إذا انتجت مزرعته المروية ريا طبيعياً أربعين أرضاً وبلغت قيمة التكاليف عشرين أرضاً وجب عليه عشر الباقي وهو أربستان فإذا كانت مزرعته تروي ريا صناعياً وأخرجت أربعين أرضاً ففيها نصف العشر بحكم الشرع وهو أربستان كذلك، فحيئنت التفاوت بين ما سقي بالري الصناعي والري الطبيعي

(١) البنية 3/507, 508.

(٢) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب العشر فيما يسقي بماء السماء 3/217 و 272.

(٣) انظر العناية على الهدایة (مطبوع مع شرح فتح القدیر) 12 - 251 و 25.

(٤) شرح فتح القدیر 2/251.



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

وهو مخالف لما نص عليه الشارع حيث حكم بالتفاوت بينهما^١.
ولاشك أن ما ينتج عن هذا المثال الافتراضي لا ينبع بالضرورة عن كل
مثال؛ فمثلا لو كان المثال بتمامه وكان قدر قيمة التكاليف أقل أو أكثر
من عشرين لما اتحد الواجب في المزرعتين. ولكن لعل الصواب ما ذهب إليه ابن
الهمام أولاً من تعليل، وهو لو كان الشارع اعتبر رفع المؤنة لكان الواجب
دائماً العشر في الموضعين، ولكن الشارع لم يعتبر هذا بل حكم بالتفاوت بناءً
على المؤنة، فكان ما سقي بمئنة نصف العشر ومن غير مؤنة العشر. وهنا قد
يقال: مadam أن الشارع اعتبر المؤنة فيما سقي باللة. فجعل فيه نصف العشر،
ولم يراع ذلك فيما سقي بالري الطبيعي فإن مناط هذا التخفيف هو المشقة
فينبغي مراعاتها في كل زرع تعرض فيه صاحبه لمشقة متعلقة به.

ولكن هذا الرأي يبدو لأول وهلة كأنه وجيه ولكن بعد الفحص
والتأمل يظهر أنه خلاف ذلك، وذلك للآتي:

- إن الشارع عندما اعتبر المؤنة فيما سقي باللة لم يخصم تكاليف
وأتعاب هذا الجهد من جملة الخارج، بل أوجب نصف العشر في الكل فدل
ذلك على أن المؤنة لا يطرح مقابلها من جملة الحاصل.

- ولو أراد أحد أن يقيس بقية الأتعاب والمؤن على مؤنة السقيا كان
يلزمه أن يوجب فيها نصف العشر في جملة الحاصل أيضاً من غير طرح لها
يقابل المؤنة وهذا هو حال المقيس مع المقيس عليه.

- ثم إن قولهم هذا يلزم منه إذا اجتمعت المؤن الأخرى مع مؤنة السقيا
الآتي:

(^١) انظر شرح فتح القدير والعنابة وحاشية سعدي جبلي 2/251 مع بعض التصرف وقد عبرنا
بالأردب هنا بدلاً عن القفيز.

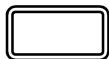


إما أن يتم خصم جميع التكاليف بما فيها تكاليف الري وإخراج عشر الباقي وهذا ما لم يقل به أحد . وإنما أن يجتمع في المال خصم المؤن وإخراج نصف عشر الباقي كما ذهب إلى ذلك فضيلة الشيخ الدكتور القرضاوي حفظه الله عندما قال .. (أما النفقات الأخرى فلم يأت نص باعتبارها ولا ببالغتها ولكن الأشباه بروح الشريعة إسقاط الزكاة عما يقابل المؤنة من الخارج؛ يؤيد هذا أمران:

الأول : أن للتكلفة والمؤنة تأثيراً في نظر الشارع فقد تتقلل مقدار الواجب؛ كما في ما سقي باللة فقد جعل الشارع فيها نصف العشر فقط، وقد يمتنع الوجوب أصلاً كما في الأنعام المعلومة أكثر العام، فلا عجب أن تؤثر في إسقاط ما يقابلها من الخارج من الأرض.

الثاني : أن حقيقة النماء هو الزيادة ولا يعد المال زيادة وكسباً إلا إذا كان قد أنفق مثله في الحصول عليه ولهذا قال بعض العلماء : إن قدر المؤنة بمنزلة ما سلم له بعوض فكأنه اشتراه وهذا هو الصحيح ، هذا على أن لا نحسب في ذلك نفقات الري التي أنزل الشارع الواجب مقابلتها من العشر إلى نصفه)¹ ومن الواضح أن فضيلة الشيخ حفظه الله راعي روح الشرع ومقصده العام في رفع الحرج والمشقة وأن هذا الأصل قد روعي في هذا النوع من الزرع . ولكن أرى – والله أعلم – أن الشيخ حفظه الله اعتبر مطلق الحكم أو المقصود وهو مطلق المشقة المتحققة بالسقيا باللة ، وبما يتحمله من مؤن أخرى متعلقة بالحرث والزراعة والجذاد فجعل للكل تأثيراً في الزكاة لكن الشارع اعتبر نوعاً واحداً من المشقة وأنماط الحكم به وهو مؤنة السقيا ولم يلتفت إلى غيرها من

¹) فقه الزكاة 1/396 .



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

المؤن . يوضح ذلك أن الزراعة مهما كانت بدائية فإن فيها مؤناً أخرى بجانب مؤنة السقيا فلو كانت معتبرة لذكرها الشارع نصاً لكن لما لم ينص عليها كانت على الأصل ، والأصل عدم اعتبارها يدل على ذلك الحديث المتقدم (فيما سقت السماء العشر .. الحديث)^١ ولعل الحكمة من ذلك ، والله أعلم ، أن الماء قد يحتمل حديثاً هو أهم ما يعتمد عليه في الزراعة فراعي الشارع مؤنته وجعله فارقاً بين ما سقي بالله وما سقي بغيرها . ثم إن المؤن الأخرى مشتركة بين النوعين فكلاهما يحتاج إلى مؤنة من حراثة وبذور محسنة ومكافحة آفات ، وحصاد دراس .. الخ .

وإذا قيل إن العبرة بصغر المساحات المزروعة آنذاك ، فيمكن القول فإنها لو كانت كبيرة لما تغير الأمر حيث إن كبر المساحة يزيد من المؤنة ، ولكن لا يخفى أنها يتربّ عليها زيادة في النتاج والخارج فكان النسبة محفوظة والله أعلم .

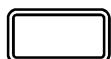
ثانياً : المالكية : لم يختلف قول علماء المالكية في هذا الموضوع عن قول علماء الحنفية فقد ذهبوا أيضاً إلى عدم اعتبار أية نفقات أخرى سوى ما ورد في الحديث المتقدم (فيما سقت السماء العشر ... الحديث) .

قال الدردير : (وحسب ما تصدق به على الفقراء أو أهداه أو وبه لأحد بعد الإفراط إن لم ينحو ما تصدق من الزكاة وحسب ما استأجر به في حصاده أو دراسه)^٢ .

قال الدسوقي تعليقاً على ما ذكره الدردير كل هذا يحسب وتخرج زكاته وكذلك يحسب لقط اللقاط الذي مع الحصاد لأنه في معنى الإجارة

^١). تقديم تحريره قبل قليل .

^٢). الشرح الكبير للدردير 451/1 .



ومن خلال تقييد المالكية للتصرف في مال الزكاة بكونه بعد الإفراط يتبيّن لنا أن ما قبل الإفراط لا يعود من مؤنة الحب لأنّه لم يُبد صلاحه ولأن الواجب لم يتحقق فيه بعد؛ إذ إنّه يتحقّق عندهم بعد بدو الصلاح.

جاء في البيان والتحصيل (قال : وقال مالك فيما أكل الناس من زرعهم وما يستأجرون به مثل القطة التي يعطى منها حمل الجمل بقتة قال مال : أرى أن يحسبوا كل ما أكلوا واستحملوا به فيحسب عليهم في العشر إذا أخذ منهم)^٢ قال ابن رشد معلقا على ما ذكر (وهذا كما قال لأن الزرع إذا أفرك فقد وجبت فيه الزكاة : العشر أو نصف العشر حباً مصنف تكون النفقة في ذلك من ماله لقوله عليه الصلاة السلام : ("فيما سقط السماء والعيون والبعل أو كان عثريا العشر وفيما سقي بالوضوء نصف العشر")^٣ فعلى صاحب الزرع أن يحسب كل ما أكل منه أو علفه أو استأجر به في عمله لوجوب ذلك عليه في ماله ..)^٤ وقال رحمه الله في موضع آخر تعليقا على قول سابق لمالك رضي الله عنه : (قوله إن زكاة ما يأخذ الإجراء من الزيتون على رب الزيتون صحيح لأن التقاط الزيتون كحصاد الزرع وجذاذ الشمر وذلك على رب المال ..)^٥.

ثالثا : الشافعية : ما ذهب إليه الحنفية والمالكية من عدم تأثير النفقات

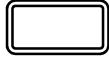
^١ (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 451/1).

^٢ (رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب صدقة الزرع 108/2 حدثه رقم 1596).

^٣ (البيان والتحصيل 479/2).

^٤ (المصدر نفسه 496/2).

^٥ (البيان والتحصيل 479/2).



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

على الزكاة ذهب إليه الشافعية حيث اعتبروا كل ما أنفقه الزارع مقابل الحب والثمار يكون كله من خالص ماله ولا يخص من الحب أو الزرع . قال النووي في المجموع : (قال أصحابنا مؤنة تجفيف الثمر وجداده وحصاد الحب وحمله ودراسه وتصييشه وحفظه وغير ذلك من مؤنة تكون كلها من خالص مال المالك لا يحسب منها شيء من مال الزكاة بلا خلاف في ذلك ولا تخرج من نفس مال الزكاة فإن أخرجت منه لزم المالك زكوة ما أخرجه من خالص ماله ولا خلاف في هذا عندنا) ^١ .

رابعاً : الحنابلة : أما الحنابلة فقد نصوا بوضوح على أن كل مؤنة متعلقة بالحب أو الثمار بعد تعلق الوجوب به تكون على رب المال وهو الزراع لأنه مسبوق بوجوب الزكوة فيه .

قال ابن قدامة : (المؤنة التي تلزم الثمرة إلى حين الإخراج على رب المال لأن الثمرة كالماشية ومؤنة الماشية وحفظها ورعايتها والقيام عليها إلى حين الإخراج على ربها كذا هنا) ^٢ .

ويفصل لنا هذا الامر البهوي فيقول : (ولايقص النصاب بمؤنة الحصاد ومؤنة الدباس وغيرها كالجذاذ والتصفية منه لسبق الوجوب ذلك لأنها تجب بالاشتداد وبدو الصلاح وذلك سابق للحصاد والدياس والجذاذ ونحوها) ^٣ .

خامساً : مذهب الظاهرية : ذهب الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم إلى ما ذهب إليه الجمهور من عدم خصم النفقات والتکاليف حيث يقول : (لايجوز

^١) المجموع شرح المهدب للنووى 428/5 .

^٢) المغني لابن قدامة 637/2 .

^٣) كشاف القناع



أن يعد الذي عليه الزرع والثمر ما أنفق في حرث ، أو حصاد أو درس أو تزييل أو جذاد أو حفر أو غير ذلك فيسقطه عن الزكاة وسواء تدابين أو لم يتداين ، أتت النفقة على جميع قيمة الزرع أو لم تأت وهذا مكان قد اختلف فيه السلف)^١(

دليله: استدل ابن حزم على ما ذكره بقوله : (أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم في التمر والشعير الزكاة جملة إذا بلغ الصنف فيها خمسة أوسق فصاعدا ولم يسقط الزكاة من ذلك لنفقة الزراع وصاحب النخل فلا يجوز إسقاط حق أوجبه الله تعالى بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم)^٢(.

المذهب الثاني : هو مذهب قلة من العلماء حيث يذهبون إلى مشروعية الخصم في هذا النوع وأن للنفقات تأثيراً على الزكاة فتخصم من جملة المحصول ثم يزكي الباقي . وقد نسب هذا المذهب إلى عطاء رضي الله عنه روى يحيى بن آدم بسنده عن إسماعيل بن عبد الملك قال قلت لعطاء: الأرض أزرعها؟ قال : ارفع نفقتك وزكّ ما بقي)^٣(. كما استدل ابن حزم لهذا المذهب بما رواه بسنده عن جابر بن زيد رضي الله عنه عن ابن عباس وابن عمر في الرجل ينفق على ثمرته فقال أحدهما يزكيها وقال الآخر يرفع النفقة ويزكي ما بقي)^٤(.

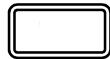
مناقشة هذا المذهب ودليله : الصواب : أن ما ذكره ابن حزم في هذه

(١) المحلي لابن حزم 258/5

(٢) انظر المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) الخراج ص 161

(٤) تقدم تحريرجه



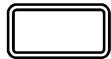
تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

الرواية عن الصحابيين الجليلين إنما كان في شأن النفقة عن طريق الدين لا النفقة من خالص مال الزارع . ثم إن هذه الرواية ورد فيها أن الصحابيين الجليلين اختلفا في النفقة على الزرع بأن قال أحدهما يزكيها وقال الآخر يرفع النفقة ويزكي ما بقي مع أن ما رواه غير ابن حزم لم يذكر هذا الخلاف في النفقة على الشمر بل ذكر اتفاقهما فيها واحتلافهم في النفقة على الأهل؛ فقال ابن عباس: يزكيها ، وقال ابن عمر: يرفعها . وهذا ما جاء مصراحا به في روايات أخرى عن جابر بن زيد قال : (الرجل يستدين فينفق على أرضه وأهله ! قال ابن عباس : يقضى ما أنفق على أرضه ، وقال ابن عمر يقضى ما أنفق على أرضه وأهله)^١ . واضح من هذه الرواية أن الكلام كان في النفقة عن طريق الدين ، وأنه لا خلاف بين هذين الصحابيين الجليلين في رفع النفقة على الأرض . ومن هنا يتضح لنا أن ما رواه ابن حزم رحمة الله من إطلاق للنفقة إنما هو مقيد بكونها عن طريق الدين والاستقرار . وقد مال فضيلة الشيخ القرضاوي حفظه الله ورعاه في كتابه القيم (فقه الزكاة) إلى تعميم النفقة المسقطة للزكاة سواء كانت النفقة دينا أم لا ، مستدلاً في ذلك على ما روي عن اسماعيل بن عبد الملك رضي الله عنه أنه قال: قلت لعطاء الأرض أزرعها؟ قال: فقال: أرفع نفقتك وزكّ ما بقي)^٢ . حيث قال حفظه الله معلقاً على هذا الأثر وأشار ما ورد عن السلف في رفع ما يقابل النفقة والمؤنة من الخارج وتزكية الباقي سواء كانت النفقة دينا أو غير دين هو مذهب عطاء ..^٣ .

^١) انظر الاموال لابي عبيد ص 911 والخرج ليحيى بن ادم القرشي ص 162 والمغني لابن قدامة 634/2 حيث ذكره جميعاً هذه الرواية وقيدوها بكونها خاصة بالنفقة عن طريق الدين .

²) تقدم تخرجه

³) فقه الزكاة 1/395 .



أ.د. الخضر علي
إدريس

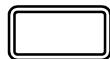
يظهر بعد التأمل والبحث أن هذا الأثر كالآثار السابق الذي رواه ابن حزم بسنده عن عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهما ، حيث إن النفقة هنا أيضا مقيدة بما كانت عن طريق الدين لا مطلق النفقة؛ يدل على ذلك أمران :

الأول : أن هذه الرواية ذكرها يحيى بن آدم في سياق كلامه عن إسقاط الأجرة والديون من النصاب حيث كان الكلام بعدها وقبلها عن هذا الموضوع؛ فالخبر الذي قبله هو قوله : (قال يحيى: سألت شريكًا عن الرجل يزرع الأرض فيخرج له الطعام، فيرفع ما عليه، ويزكي ما بقي)، قال : لا بل يزكي جميع ما خرج^١). والخبر الذي بعده جاء فيه : (قال يحيى سألت شريكًا عن الرجل يستاجر أرضا بيضاء من أرض العشر بطعم مسمى فيزرعها طعاماً؟ قال : يعزل ما عليه من الطعام ثم يزكي ما بقي العشر أو نصف العشر ثم قال : كما يعزل الرجل ما عليه من الدين ثم يزكي ما بقى من ماله)^٢.

الثاني: أن من القواعد المتفق عليها عند علماء الأصول وغيرهم أن المطلق لا يحمل على إطلاقه إذا قام دليل يدل على تقييده، وهنا ما ورد مطلاقا عن عطاء في رواية يحيى بن آدم عنه ورد مقيدا في روايات أخرى عن غيره من الأئمة عن عطاء أيضاً، ومن ذلك ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده عن ابن جريج عنه والتي جاء فيها (عن مكحول قال : لاتؤخذ الزكاة حتى يقضى دينه، وما فضل بعد ذلك زكاة إذا كان مما تجب فيه الزكاة ... ثم قال

(١) الخراج ، ص 161 .

(٢) المصدر نفسه ، ص 161 .



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

وكذلك يروى عن جريج عن عطاء وطاوس)^١ وهذه الرواية التي أجملها أبو عبيد فسرها ابن حزم قائلاً: (ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء حرث لرجل دينه أكثر من ماله أيؤدي حقه ؟ قال ما نرى على رجل دين أكثر من ماله صدقة لا في ماشية ولا في أصل)^٢

ومن قيد قول عطاء هذا بالدين ابن قدامة^٣ وابن تيمية^٤ والعيني^٥ رحهم الله وبناء على هذا فإنه لا تناقض بين ما رواه يحيى بن آدم وما رواه غيره عنه .

وأيضاً هناك كلام جيد للعلامة أبي بكر بن العربي المالكي في كتابة عارضة الاحوذى يدل ظاهره على أنه يرجح رفع المؤنة من المال وتزكية الباقي حيث يقول رحمة الله : (وكذلك اختلف قول علمائنا هل تحط المؤنة من المال المزكى وحيئنذ تجب الزكاة أو تكون مؤنة المال وخدمته حتى يصير حاصلاً في حصة رب المال وتؤخذ الزكاة من الرأس وال الصحيح أنها محسوبة، وأن الباقي هو الذي يؤخذ عشره ، ولذلك قال النبي ﷺ (دعو الثالث أو الرابع) وهو قدر المؤنة ولقد جربناه فوجدناها كذلك في الأغلب وقال فإذا حسب ما يأكله رطباً وضم إليه المؤنة يتلخص ثلاثة أربع أو ثلثين)^٦ .
وممن أول هذا الموضوع وألمح من خلاله إلى أن الإمام ابن العربي يرى

(^١) الأموال ، ص 611 .

(^٢) المحلى ، 102/6

(^٣) انظر المغني 2/634 .

(^٤) انظر مجموع الفتاوى ، 27/28 .

(^٥) انظر البناءة 3/354 .

(^٦) رواه الترمذى انظر سنن الترمذى مع شرحه عارضه الاحوذى 3/145 .



أ.د. الخضر علي
إدريس

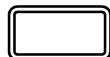
إسقاط النفقات وتزكية الباقي الشيخ الدكتور القرضاوى¹

ولكننا إذ تأملنا ما ذكره هذا العالم الجليل لوجدنا أنه لم يذهب إلى إسقاط قدر المؤنة من المال وتزكية الباقي بالمعنى الذي ذكر عن غيره، وإنما يقصد من وراء ذلك أن ما يقابل بالمؤنة فيحط، ويترك لصاحب الشمر هو ما ورد في الحديث : الثالث أو الرابع ويلاحظ من كلامه أنه يرى أن الشارع قدر هذه المؤنة إبتداءً بترك الثالث أو الرابع لصاحب الشمر وقد قال - كما مر - إنه جرب ذلك فوجد في الغالب أنه يوافق المؤنة، ولكنه لم يصرح بطرح ما زاد على الثالث أو الرابع من المؤنة واضح من كلامه انه لا يجمع بين ترك الثالث او الرابع وبين حط المؤنة كما صرخ بذلك الشيخ القرضاوى نفسه .

وهذا التأويل الذي ذهب إليه الشيخ القرضاوى حفظه الله لكلام الإمام ابن العربي تابعه فيه بعض الباحثين الذين تناولوا هذه المسالة بالبحث وساروا فيها على نحو مخالف لكلام الإمام ابن العربي وتأويل الشيخ القرضاوى له ، حيث توهموا أن إسقاط الثالث أو الرابع إنما يكون عند الأداء فيحط الثالث أو الرابع من جملة المحصول الماثل الآن² وهذا مخالف لكلام ابن العربي مخالفة صريحة لوجهين: الأول : كما هو معروف ومعلوم للكافة أن التقدير المذكور إنما يكون عند التخريص حيث يقوم الخارص بإسقاط الثالث أو

(¹) عارضنة الأحوذى 145/2.

(²) انظر ماذهب إليه الدكتور / محمد رافت فى بحثه زكاة الزروع والشمار ص 11 من كتاب بحوث وأعمال الندوة العالمية لقضايا الزكاة المعاصرة وماذهب إليه الدكتور / محمد الزحيلي ص 40-41 من كتاب بحث المؤتمر العالمي الثاني للزكاة المنعقد بالخرطوم 1422هـ - 2004م . والدكتور أحمد محى الدين 20-21 من الكتاب نفسه . وهذا الرأى رجحته ندوة البركة المنعقدة بالجزائر عام 1990م ، انظر فتاوى ندوة البركة ص 100.



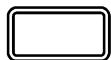
تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

الربع وقتذاك، وبناء عليه فإن الذي يؤخذ وقت الأداء هو مقدره الخارص محسوماً منه الثلث أو الربع فيؤخذ حينئذ عشره أو نصف عشره من غير نظر للقدر الزائد المتراكب فهو قدر الثلث أم أقل منه أم أكثر .

الثاني : أن الخرص عند من يقول به وهم الجمهور " عدا الحنفية " إنما يكون في التمر والعنب مع اتفاق بينهم في التمر وخلاف بينهم في العنبر ولا تحرص من الشمار شيء سوى هذين اتفاقاً . أما التخريص في الزروع فلم يقل به إلا شذوذ ممن لا يعتد بقولهم ، ولأنه لم يثبت أن النبي ﷺ خرص زرعاً أو أمر بذلك أبلته . ولكن – في رأيي – أن هذا التأويل الذي ذهب إليه هؤلاء ليس بصحيح ، بل هو تأويل بعيد جداً ، والصحيح أن ابن العربي رحمه الله ومن خلال ظاهر كلامه أنه اعتبر حط الثلث أو الربع من الشمار هو المقابل للمؤنة . واضح من كلامه أنه يقصد بذلك ما يحط عند الخرص وهو ماجاء مصرياً به في أحاديث الخرص ⁽¹⁾ .

يؤكد هذا ويعضده أنه صرخ في أول الكلام المنقول عنه آنفاً أن علماء المالكية اختلفوا في ذلك ومعلوم أن الذي اختلف فيه علماء المالكية ، كما ذكره غيره انهم بعد قولهم بالتخريص قالوا هل يترك الثلث أو الربع أولاً يترك؟ فرجح جمهورهم عدم الترك ، وقد مر معنا قريباً أنهم حسبوا عليه لقط اللقاط وما تصدق به على الفقراء بعد الإفراط .. الخ وما ذكر آنفاً عن ابن العربي رحمه الله نقله فضيلة الشيخ الدكتور القرضاوي حفظه الله وقوّى به القول بإسقاط النفقات . إلا أن الشيخ حفظه الله وزاده توفيقاً عمم ما فهمه من كلام ابن العربي في الزروع والشمار مع أن المالكية لا يرون التخريص في الزرع بل يقتصرونه على التمر والعنبر دون غيرهما من الحبوب والشمار وهذا ما صرح

⁽¹⁾ انظر فقه الزكاة 1/395 - 396 .



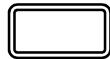
أ.د. الخضر علي
إدريس

به الدردير حيث قال : (وإنما يخرص التمر والعنب إذا حل بيتهما)^١ وقد أكد الشيخ الدسوقي أن غيرهما لا يخرص ثم بين أن ما قيل في احتساب ما أكله من الفول والحمص ونحوه أخضر وضمه إلى المحصول وتزكية الجميع إنما هو من قبيل الحذر لا التحرير^٢ وبالتالي فليس هناك أي احتمال لحط مؤنة من الزرع بل العكس عندهم هو الصحيح وذلك لأن الحب عندهم - كما مر معنا - يدخل في نصابه ما أكله أو أهداه بعد الإفراك.

المذهب الراوح من هذه المذاهب : مما استعرضناه من أقوال ومذاهب، وما ذكر من أدلة لهذه المذاهب ومن نقاش مستفيض لها يمكن للمرء أن يرجح باطمئنان مذهب الجمهور وهو قولهم بعدم اسقاط النفقات والمؤن من الزكاة، وهذا القول مع ما تقدم من أدلة دالة على ضعفه لم ينقل نقاًلا صريحاً من يعتد بقوله، وما ذكر عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاؤس وغيرهم يمكن حمله على النفقات التي هي من قبيل الديون وما يزيد هذا الرأي ضعفاً أنه ليس له نظير في الأموال الزكوية حيث إنه لا يوجد مال زكوي تؤخذ الزكاة من أرباحه دون رأس ماله ذلك لأننا لو تأملنا ما بقي بعد خصم تكاليف الحرث والسبقيا والحساب والدراس ومكافحة الآفات وغيرها فإنه حينئذ لم يبق من الخارج إلا ما فاض عن ذلك وهو في حقيقته أرباح العملية الزراعية . وهذا لا يوجد له مشابه ومناظر في الأموال الزكوية حيث إن الزكاة كما هو معلوم تؤخذ من جملة المال أصوله وأرباحه في الذهب والفضة والمواشي وغيرها . والزرع ليس بداعاً منها فكيف يقال : إن رب الزرع ليس عليه إلا زكاة ما بقي

(١) الشرح الكبير. 1/453.

(٢) حاشية الدسوقي 1/453.



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقاديره

بعد حط جميع المؤن .

المبحث الثاني

خصم التكاليف إن كانت دينا

مرّ معنا ما قاله العلماء في خصم التكاليف الزراعية التي أنفقها الزارع على زرعه من غير استدامة واستقراض، وحتى تكتمل حلقات هذا البحث كان لابد لنا أن نبين هل للديون الزراعية وغيرها أثر على مال الزكاة. وبمشيئة الله تعالى سأتناول هذا الموضوع متبعا الخطوات الآتية: اتناول بالدراسة أولاً : الديون التي أنفقها على زرعه وأثرها على مقادير الزكاة ثم ثانياً : الديون التي أنفقها على أهله وتتأثيرها في مقادير الزكاة مناقشاً مذاهب العلماء وأدلتهم في الموضعين ثم أرجع في نهاية المطاف ما ظهر لي أنه الأرجح.

المطلب الأول: الديون التي أنفقها على زرعه : يصعب هنا التمييز بين هذا النوع من الديون وبين الديون التي أنفقها على أهله لأن معظم من تناول هذا الموضع موافقاً للخصم أو مانعاً له لم يفصل في الديون ومحل صرفها ، بل أطلقها ، ولأن من أطلقها : يدخل في إطلاقه بالضرورة الديون التي أنفقها على زرعه لأنه موضع وفاق بين القائلين بخصم الديون وعليه فسأعتبر هنا كل من قال بخصم الديون قائلاً بخصم الديون الزراعية فأذكر أقوالهم وأدلتهم هنا .

المذهب الأول : يرى أصحابه أن الخصم في هذا النوع يعد مشروعاً، وأن للديون الزراعية تأثيراً على الزكاة فتسقطها إن استغرقت النصاب ، ويحط ما يقابلها من المال الزكوي ويذكر ما بقي إن لم تستغرق النصاب ، وهذا ما ذهب إليه الشافعية في رواية مرجوحة عندهم¹ والحنابلة في الرأي الراجح

⁽¹⁾ انظر المجموع للنووي 308/5 ..



أ. الخضر على إدريس

عندهم^١ وينسب إلى بعض الصحابة منهم عثمان بن عفان وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين وإلى بعض التابعين ومنهم طاوس ، وعطاء والزهري وابن سيرين والثوري ومن تابعي التابعين الليث بن سعد وغيرهم^٢.

ثانياً : الشافعية : ذهب الشافعية في الرواية المرجوحة عندهم إلى أن الدين يسقط زكاة الزروع قال الشيرازي : (فإن كان ماشية أو غيرها من أموال الزكاة وعليه دين يستغرق أو ينقص النصاب ففيه قولان قال في القديم لا تجب الزكاة فيه قال في الجديد تجب)^٣ .

دليل الشافعية : استدلوا لروايتهم المرجوحة بقولهم : (لأن ملكه غير مستقر ، لأنه ربما أخذه الحاكم لحق الغرماء)^٤. وذكر النووي رحمه الله أن للشافعية ثلاثة أقوال الأول ما ذكر ، والثالث أن الدين يمنع زكاة الأموال الباطنة دون الظاهرة^٥ وقالوا أيضاً لا تجب عليه الزكاة لضعف ملكيته للمال بسبب تسلط المستحق عليه " وهو الدائن " . وقالوا أيضاً : إن مستحق الدين تلزمه زكاته فلو وجبت على المدين أيضاً للزم من ذلك تشيته للزكاة وتكرارها في المال الواحد^٦ .

ثالثاً : الحنابلة : ومذهب الحنابلة هنا لا يختلف عما ذكر عن بعض

(١) انظر المغني 634/2 وكشاف القناع 2/218.

(٢) انظر المغني لابن قدامة 634/2 والبنية 3/54 ومجموع الفتاوى لابن تيمية 25/27 و 28.

(٣) المهدى للشيرازي مطبوع مع المجموع 5/208.

(٤) المصدر نفسه 3/305.

(٥) انظر المجموع 5/209.

(٦) انظر المصدر نفسه 5/309.



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

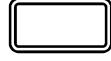
الشافعية في هذه المسالة إلا أن لهم تفصيلات جيدة وقيود معتبرة إذا توفرت لم تجب الزكاة فيه. قال ابن قدامة (وأما الأموال الظاهرة وهي : السائمة ، والحبوب والثمار فروي عن أحمد أن الدين يمنع الزكاة أيضاً فيها قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم يبتدئ بالدين فيقضيه ثم ينظر ما بقي بعد إخراج النفقة فيزكي ما بقي ثم قال : وروي أنه لا يمنع الزكاة)⁽¹⁾. إلا أنهم قالوا إنه لا يقضى دينه من مال الزكاة إلا إذا كان ليس له مال سواه أو كان عنده ولكن مما لا يمكن الاستغناء عنه كمسكنه وكتب العلم ، وخدمته وثيابه الخ⁽²⁾. وقالوا بإسقاط الدين للزكاة حتى ولو كان الدين من غير جنس المال الزكوي كمال الخراج وما استقرضه لأجل مؤنة الحصاد والجذاذ قبل تعلق الوجوب بالحبوب والثمار ..⁽³⁾ ويلاحظ هنا : أن الحنابلة أسقطوا الزكاة عن من عليه الدين على التفصيل المذكور إذا كان الدين لا لغرض الثمرة وما يتعلق بها بعد بدو الصلاح وهو أوان الوجوب أما إذا كان بعد بدو الصلاح فلا يسقط الزكاة وقبل بدو الصلاح يسقطها سواء أكان لأجل الدراس أو الجذاذ أو الحصاد ، أو إجارة متعلقة بها الخ .. وعللوا ذلك - كما مر - بأن كل هذه النفقات ليست مسبوقة بالوجوب والقاعدة عنهم : إن كل نفقة مسبوقة بالوجوب لا تسقط بل تحسب على رب المال ويخرج الزكاة من جميع الناتج استغرق الدين النصاب أم لم يستغرقه⁽⁴⁾ ومعلوم أن الدين عندهم يؤثر على الزكاة على نحو ما ذكر في جميع الأموال الزكوية .

⁽¹⁾ المغني 3/634.

⁽²⁾ انظر المصدر نفسه 2/634 وكشاف القناع 2/175.

⁽³⁾ انظر كشاف القناع 2/175.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه 2/175.



أ.د. الخضر علي
إدريس

قال البهوتى : (فيمنع الدين وجوبها في قدرها حالا كان الدين أو مؤجلا في الأموال الباطنة كالآثمان عروض التجارة والمعدن ، والأموال الظاهرة كالمواشي والحبوب والثمار) ^(١).

كيفية الخصم عندهم :

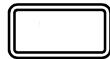
- إنهم يسقطون من المال الزكوي بقدر الدين ثم يزكي الباقي إن كان نصابا
- وقالوا إذا كان ليس معه مع المال الزكوي إلا عروض فنية تباع لو أفلس فإنه يجعل الدين في المال الزكوي لأن عروض الفنية كملبوسة .
- وقالوا من كان بيده ألف وله على مليء ألف وعليه دين ألف فإنه يجعل ألف الذي بيده في مقابلة ما عليه فلا يزكيه وأما الدين فيزكي متى ما قبضه.
- وإذا كان معه مال من جنسين وعليه دين يقابل أحدهما حوله في مقابلة ما يقضي به .
- وإن كان من جنس واحد جعله في مقابلة ما لحظ المساكين في مقابلته تحصيلا لحظهم ^(٢) هذا ما استقر عليه تقريبا أمر المذهب عند الحنابلة كما في كتبهم المعتمدة الآن ^(٣).

أدلة هذا المذهب : استدل القائلون بأن الدين يسقط الزكاة إذا استغرق النصاب ويسقط منها بقدر حصته إذا لم يستفرقه استدل هؤلاء بعدة أدلة .

^(١) انظر المصدر نفسه 175/2 ..

^(٢) انظر المصدر نفسه 176/2 .

^(٣) كشاف النقانع ومنتهى الإيرادات وغيرهما .



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

وهي كلها عبارة عن آثار وأقوال منقولة عن علماء السلف من الصحابة ، والتابعين ، وكبار الأئمة منها على سبيل المثال :

[1] ما رواه يحيى بن آدم عن شريك عن الرجل يستاجر أرضا بيضاء من أرض العشر بطعم مسمى فيزرعها طعاما . قال : يعزل ما عليه من الطعام ثم يزكي ما بقي العشر أو نصف العشر ، ثم قال : يعزل الرجل ما عليه من الدين ثم يزكي ما بقي من ماله)^١.

[2] ما رواه يحيى بن آدم بسنده عن السائب بن يزيد أنه سمع عثمان بن عفان يقول : (إن هذا شهر زكاتهم فمن كان عليه دين فليقضه ، وزكّوا بقيه أموالكم)^٢.

[3] ما روى جابر بن زيد عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما في الرجل يستقرض فينفق على ثمرته وأهله قال ابن عمر : يبدأ بما استقرض فيقضيه ويذكي ما بقي . وقال ابن عباس : يقضي ما أنفق على الثمرة ثم يذكي ما بقي)^٣.

[4] ما روي عن سفيان بن سعيد أنه قال فيما أخرجت الأرض الخراج قال : (ارفع دينك وخراجك فإن بلغ خمسة أو سق فزكها)^٤.

[5] وروي عن طاوس أنه قال : (ليس على الرجل زكاة في ماله إذا كان عليه دين يحيط به) وروي عن الحسن مثله^٥.

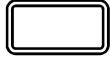
(^١) الخراج ، ص 161.

(^٢) تقدم تحريره

(^٣) قال أحمد محمد شاكر في تحقيق كتاب الخراج إسناده حسن

(^٤) الخراج ، ص 163.

(^٥) المصدر نفسه ، 164.



أ.د. الخضر علي
إدريس

[6] وما روي عن مكحول أنه قال (لا تؤخذ منه حتى يقضى دينه، وما فضل بعد ذلك زكاه إذا كان مما تجب فيه الزكاة) ^١.

[7] وما روي عن ابن جريج أنه قال : (قلت لعطا حرث رجل دينه أكثر من ماله أ يؤدي حقه ؟ قال : مانرى على رجل دين أكثر من ماله صدقة في ماشية ولا أصل) ^٢.

المذهب الثاني : يرى أصحابه أن الخصم في هذا النوع ليس بمشروع وإن الدين لا تأثير له على زكاة الزروع حتى ولو استغرق جميع النصاب، فعليه أن يزكي جمع الخارج، وهذا مذهب الحنفية ^٣ والمالكية ^٤ والشافعية في الرواية الراجحة عندهم ^٥. وهو أحد أقوال أحمد ^٦ رضي الله عنهم أجمعين وهو مذهب الأوزاعي ^٧ وهو مذهب عامة أهل الحجاز وعامة أهل العراق ^٨.

أولاً : الحنفية : يرى الحنفية أن الدين لا يمنع وجوب العشر وكذا الخارج وهذا ما صرّح به صاحب الدرر المختار حيث قال : (ولا يمنع الدين وجوب عشر وخارج) ^٩.

(١) رواه أبو عبيد في الأموال ، ص 611.

(٢) المحلى لابن حزم ، 102/6.

(٣) انظر الدرر المختار 3/177.

(٤) انظر الشرح الصغير 2/647.

(٥) انظر المجموع للنحو 5/309.

(٦) انظر المغني لابن قدامة 2/634.

(٧) انظر المغني 2/634.

(٨) انظر الاموال ، ص 611.

(٩) الدرر المختار 3/177.



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

قال ابن عابدين في حاشيته تعليقاً على هذا القول وشرحأ له : (ولا يمنع الدين وجوب عشر وخارج " برفع الدين ونصب وجوب ". والكلام الآن في موانع الزكاة لكن لما كان كل من العشر والخارج زكاة الزروع والثمار قد يتوجه أأن الدين يمنع وجوبها نبه على دفعه)⁽¹⁾

ثم علل ابن عابدين ذلك بقوله : (لأنهما - أي العشر والخارج - مؤنة الأرض النامية ، حتى يجب في الأرض الموقوفة ، وأرض المكاتب)⁽²⁾

ثانياً المالكية : يرى المالكية أن الدين لا اثر له على الزكاة سواء استغرق النصاب أم لم يستغرقه ، حالاً كان الدين أو مؤجلاً . يقول الدردير :

(ولا يسقط الدين ولو عينا زكاة حرث وماشية ومعدن)⁽³⁾.

ودليلهم : علوا ذلك بقولهم : (إن الزكاة إنما تجب في عين المال وتتعلق به بخلاف الدين الذي يجب في الذمة فلا تعارض بينهما حتى يسقط الدين الزكاة)⁽⁴⁾.

ثالثاً : الشافعية : ذهب الشافعي في المذهب الجديد إلى أن الدين لا يسقط الزكاة وفي القديم يسقطها . قال الشيرازي : (فإن كان ماشية أو غيرها من أموال الزكاة وعليه دين يستغرقه أو ينقص النصاب : ففيه قولان (قال في القديم) لاتجب الزكاة (وقال في الجديد تجب فيه الزكاة)⁽⁵⁾ .

دليلهم استدل الشافعية هنا بما استدل به المالكية وهو قوله : لأن

(1) حاشية ابن عابدين (رد المحتار) 3/177 - 178 .

(2) المصدر نفسه 3/178 .

(3) الشرح الصغير 2/647 .

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(5) المذهب 5/308 وانظر المجموع أيضاً 5/308 ز

أ.د. الخضر علي
إدريس

الزكاة تتعلق بالعين والدين يتعلق بالذمة فلا يمنع أحدهما الآخر وقاسوا ذلك على اجتماع الدين وارش الجنائية فإن أحدهما لا يمنع الآخر إذا اجتمعا ، لأن كل واحد منها يثبت بسبب مختلف؛ فكذلك الدين مع الزكاة لما اختلف سببها لم يسقط أحدهما الآخر.^١ وهذا القول هو الذي رجحه النووي وغيره وقد نص النووي على ذلك بعد أن فصل أقوال المذهب حول هذا الموضوع فقال (... فالحاصل أن المذهب هو وجوب الزكاة سواء كان المال ظاهراً أم باطناً أم من جنس المال أم غيره . قال أصحابنا سواء دين آدمي أو دين الله عز وجل).^٢ وقد قاس النووي الدين مع الزكاة على الزكاة الحاضرة مع الزكاة السابقة التي على المكلف ولم يؤدها حتى حل الحول الثاني فإن وجوب أحدهما لا يسقط وجوب الآخر فكذلك هنا . وكما قاسه أيضاً على وجوب كفارة النذر مع وجوب الزكاة فان أحدهما لا يسقط الآخر فكذلك هنا^٣ . وقد ذكر صاحب الهدایة دليلاً قريباً مما تقدم للشافعية ونصه (قال الشافعية تجب لتحقق السبب وهو ملك نصاب كامل نام)^٤ قال صاحب البناء موضحاً لهذا القول (لأن المديون مالك ماله فإن دين الحر الصحيح يجب في ذاته ولا تعلق له بمال ولهذا يملك التصرف فيه كيف شاء ثم الدين مع الزكاة حقان اختلفا محلاً ، ومستحقاً وسبباً).^٥

- إما محلاً : فلأن الزكاة تتعلق بعين المال والدين يتعلق بذمة صاحب المال

(١) انظر المجموع 308/5

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٣) انظر المجموع 308/5

(٤) الهدایة 354/3

(٥) انظر البناء على الهدایة 354/3



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

- وإنما مستحقاً : فلأن الزكاة حق الله والدين حق العبد.
- وإنما سبباً : فلأن سبب وجوب الزكاة ملك نصاب كامل تام وسبب الدين تعلق حق الغير به .

رابعاً : مذهب الحنابلة : ذهب الحنابلة في الرواية المرجوحة عندهم أن الدين لا يمنع الزكوة مطلقاً وهذه هي الرواية الثانية لأحمد رحمه الله .
قال ابن قدامة بعد أن ذكر الرواية الراجحة عن أحمد (.. وروي أنه لا يمنع الزكوة فيها وهو قول مالك والأوزاعي)¹.

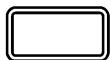
أدلة الحنابلة : أدلة الحنابلة هنا هي نفس الأدلة التي قدمناها عن المالكية والشافعية ويمكن أن يستدل لهم مما سيأتي من أدلة عامة لهذا المذهب.

خامساً : الظاهرية :

ذهب الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم إلى القول بعدم إسقاط الديون للزكوة مطلقاً سواء أكانت الأموال ظاهرة أم باطنة استفرق الدين ماله أم لم يستفرقه استلف لأجل زرعه أو لغيره . وهذا ما نص عليه ابن حزم بوضوح عندما قال (لا يجوز أن يعد الذي له الزرع أو التمر ما اتفق في حرث ، أو حصاد ، أو جمع أو درس ، أو تزييل ، أو جذاد ، أو حفر أو غير ذلك فيسقطه عن الزكوة سواء تداين في ذلك أم لم يتداين في ذلك أنت النفقة على الجميع قيمة الزرع أو التمر أو لم تأت)². وقال أيضاً : (من كان عليه دين - كما ذكرنا وعنه ما يجب في مثله الزكوة سواء أكان أكثر من الدين الذي عليه : أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان أو غير جنسه فإنه يزكي ما عنده ولا يسقط

¹) المغني 634/2 .

²) المحتوى لابن حزم 258/5 .



أ.د. الخضر علي
إدريس

من أجل الدين الذي عليه بشيء من زكاة ما بيده)^١ ؟
وقال أيضاً : (إسقاط الدين زكاة ما بيده المدين لم يأت به قرآن ولا سنة ،
صحيحه ولا سقيمة ، ولا اجماع ، بل قد جاءت السنن الصالحة بإيجاب الزكوة
في الماشي والحب والتمر ، والذهب ، والفضة بغير تخصيص من عليه دين
ممن لا دين عليه)^٢.

أدلة هذا المذهب : استدل القائلون بعدم تأثير الديون على الزكوة بأدلة
هي عبارة عن آثار ونقل ماثورة عن السلف تؤيد ما ذهبوا إليه ومن ذلك:

- [1] ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : (إذا حلت - يعني الزكوة -
فاحسب دينك وما عندك واجمع ذلك جميعا ثم زكّه)^٣.
[2] عن الحارث بن هشام قال : قال رجل لعمر يجيء إبان صدقتي فأبادر إلى
الصدقة فأنفق على أهلي وأقضى دياني . قال لا تبادر بها واحسب دينك وما
عليك وزكّه جميعا)^٤.

[3] روى يحيى بن آدم بسنده عن يونس أنه سأله الزهري عن الرجل يستلف على
حائطه وحرثه ما يحيط بما تخرج أرضه فقال : لا نعلم في السنة أن يترك حرثا
أو ثمرةً رجل عليه فيه دين فلا يزكي ولكنه يزكي عليه دينه)^٥.

[4] روى بسنده أيضاً عن ابن سيرين قوله : (كانوا لا يرصدون الثمار في

^١) المصدر نفسه 101/6

^٢) المصدر نفسه 102/6 .

^٣) رواه ابن حزم بسنده عن عمر رضي الله عنه 100/6

^٤) رواه ابن حزم 100/6 .

^٥) انظر الخراج لمحة بن آدم ص 163 والأموال لأبي عبيد ، ص 610 .



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

الدين)¹

[5] ما نسبه أبو عبيد لأهل الحجاز والعراق وهو قوله : (فالذى عليه الناس اليوم من قول أهل الحجاز وعامة أهل العراق أن الدين لا يقاس به رجل مما تخرج الأرض خاصة ولكن يؤخذ منه صدقة أرضه وإن كان عليه دين يحيط بشرمه وزنه وهو قول الأوزاعي أيضاً)².

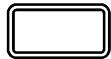
المطلب الثاني : الديون التي أنفقها على نفسه وأهله :

هذا النوع من الديون لاتتعلق له بالزكاة بل عبارة عن مال استدانه لسد حاجته وحاجة من يعول فيما يتعلق بالأكل والشرب ، أو المسكن ، أو المركب ، أو الخدمة ... الخ فهل لهذا النوع من الديون اثر على مال الزكاة بحيث يسقطها إذا استغرق النصاب أو ينقصها إذا لم يستغرق النصاب ؟

وهنا لابد من القول بأن أكثر العلماء القائلين بأن الدين يؤثر على الزكاة أطلقوا ولم يقيدوا الدين بكونه أنفقه على زرعه أو على أهله وهناك قلة من العلماء قيدت ذلك وقد مر معنا ذلك ومن نقل عنه التقييد الإمام أحمد رضي الله عنه عندما رجح قول ابن عباس واستبعد النفقة على الأهل . إلا أن الحنابلة من بعده أطلقوا الديون ولم يقيدوها كما قيدوها هو بل عندهم - كما مر - أن الديون عندهم لا تخصم إذا كانت على الثمرة بعد تعلق الوجوب بها . وعلى هذا فإنه يمكن نسبة هذا المذهب إلى عبد الله بن عباس من الصحابة وأحمد رضي الله عنه في الرواية التي مال إليها ورجحها كما في المغني : (وروي عن أحمد أنه قد اختلف ابن عمر وابن عباس فقال ابن عمر يخرج ما استدان أو أنفق على ثمرته وأهله : ويزكي ما باقي ، وقال الآخر :

¹) الخراج ، ص 163 .

²) الأموال ، ص 611 .



أ.د. الخضر علي
إدريس

يخرج ما استدان على ثمرته خاصة ويزكي مابقي وإليه أذهب أن لا يزكي ما أنفق على ثمرته خاصة ويزكي مابقي)^١.

دليل هذا المذهب : استدل أصحاب هذا المذهب بما روى عن ابن عباس أنه يوجب الزكاة مع الدين الذي أنفقه على نفسه وأهله ولا يوجبها مع الدين الذي أنفقه على ثمرته^٢ وتعليق ذلك : لأن ما أنفق على زرعه يعتبر من مؤنة الزرع فيؤثر في النصاب وما أنفق على أهله يعتبر خارجاً عن مؤنة الزرع فلا يؤثر في النصاب .^٣

المقارنة والترجيح : بعد الفراغ من استعراض الأقوال والمذاهب والأدلة في هذه المسألة موضوع البحث بمطليبه يمكن أن نوازن ونقارن بين هذه الأقوال والمذاهب والأدلة .

ولاشك أن الترجيح بينهما ليس بالأمر السهل ذلك لأن أدلة كل طرف وخاصة ما يتعلق منها بالخلاف الجوهرى (أى حط المؤن وعدم حطها) تعتبر أدلة قوية ولكن لا بأس من أن نلتمس أوجه التوفيق هنا وهناك حتى نتوصل إلى الأوفق منها.

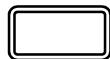
ومعلوم لدى العلماء : أن إعمال الأدلة معاً أولى من إعمال بعضها وإهمال الأخرى . وإعمال بعضها وإهمال الأخرى أولى من إهمالها جمياً .

وعليه فإذا وجد الباحث في مثل هذه الأدلة التي قوي مدركتها سبيلاً للتوفيق والجمع بينهما لكان ذلك أوفق وأحسن وأقرب لمقاصد الشرع وعليه

^١) المغني 634/2 .

^٢) نقدم هذه الرواية في أكثر من موضع وقلنا هناك أن العالمة أحمد محمد شاكر قد صححها .

^٣) أنظر المغني لأبن قدامة 634/3 .



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقداره

يمكّنا أن نستخلص مما تقدّم النقاط الآتية :

- [1] أن معظم الذين قالوا : إن الدين يؤثر على الزكاة فيسقطها بالكلية إذا استغرق النصاب أو يسقط ما يقابله إذا لم يستغرق أطلقوا الدين ولم يقيدوا بكونه أنفق على الزرع أو على النفس والأهل .

[2] أن قلة من الذين قالوا بسقوطها على نحو ما ذكرهم الذين صرحوا بعدم تأثير الدين الذي أنفقه على أهله وأن الذي يؤثر هو الذي أنفقه على زرعه .

[3] أن من قال بسقوط الزكاة بالدين الذي أنفقه على أهله هم بالضرورة قائلون بسقوطها بالدين الذي أنفقه على زرعه .

[4] أن المفتى به عند الحنابلة والذي سارت عليه كتب المذهب المعتمدة الآن أن الدين الذي أنفقه على زرعه يؤثر على الزكاة ، إذا كان قبل وجوب الزكاة في الحب والثمر وإنما فلا ، مع أن ما ذهب إليه إمام المذهب ورجحه كما مر : أن الدين الذي يؤثر على الزكاة هو الذي أنفقه على الزرع فقط . وهذا في ظاهره يخالف ما يذكره علماء المذهب في كتبهم المعتمدة من وجهين .

الأول : أنهم أطلقوا الديون ولم يقيدوها بما قيده بها الإمام بل ظاهر عباراتهم - كما مرّ - تدل على خلاف ذلك .

الثاني : أنهم نصوا على أن ما أنفقه من ديون مقابل الشمار والحبوب بعد تعلق الوجوب بها لا يحط من المال بل يحسب معه، ويخرج الزكاة من الجميع . وهذا يصادم ظاهره تقيد الإمام أحمد لليدين بكونها مما أنفقها على ثمرته وحبه فهل يحمل إطلاق الإمام أحمد رحمه على تقيد هؤلاء فيقال : إن المقصود الدين يسقط الزكاة اذا كان قبل وجوب الزكاة فإذا أمكن ذلك لم يكن بين ما ذكر مقيدا عند علماء المذهب وما ذكر مطلقا عند الإمام



أ.د. الخضر علي
إدريس

تعارض وهذا ما ذهب إليه البهوي عندما قرر ما أطلقه صاحب الإقناع بقوله :
(وحتى ما استداته لمؤنة حصاد وجذاد ودباس)¹ ، يعني بذلك أنه يؤثر في
الزكاة أيضاً قال البهوي مقيداً لها (فينبغي حمل ذلك على استدانته لذلك قبل
وجوب الزكوة في الزرع والثمر وإنما فلا . ثم قال : قال في الفروع في باب الزكوة
في الزروع والثمر ولا ينقص النصاب بمؤنة حصاد ودباس وغيرهما منه لسبق
الوجوب)² .

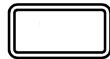
وهذه العلة (أعني سبق الوجوب للنفقة) وأنها تمنع إسقاط ما يقابل
الدين من الزكوة ذكرها المالكية والشافعية أيضاً وقد قدمنا ذلك مفصلاً
عنهم .

وهنا يرد سؤال منطقي وهو : هل يعتبر هذا القيد شرطاً في إسقاط
الديون . فيقال : كل دين على الحب أو الثمار بعد تعلق الوجوب بهما لا يحسب
لصاحب المال بل يحسب عليه ، فيزكي جميع الخارج أم لا يعتبر شرطاً .
إذا اعتبرناه شرطاً نكون قد جعلنا ماورد عن علماء الحنابلة وغيرهم ،
ومانقل عن الإمام أحمد مذهباً واحداً في هذه الجزئية من المسألة .
وهذا ما ظهر لي في المسألة والله أعلم .

إذا تم لنا ذلك ينحصر الخلاف حينئذ بين ما رجحه الإمام من تقيد
للنفقة بكونها على زرعه وثمره فقط وبين اطلاق علماء المذهب لها بكونها
على الزرع وغيره حتى أنهم - كما مر - أدخلوا دين الخارج وأرش الجنابة

¹) الإقناع مطبوع مع شرحه كشاف القناع 176/2 .

²) انظر كشاف القناع 176/2 .



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقداره

ونحوها^١

وهذا الإطلاق إذا سرنا عليه معهم تقف في وجهنا أدلة الجمهور المانعين لإسقاط الزكاة بالديون مطلقاً وهي أدلة قوية كما رأينا . وما نقل من نقول عن بعض السلف من إطلاق الدين المسقط للزكاة وعدم تقييده بكونه مما أنفق على الزرع يمكن تقييده بقول من قيد من الأئمة خاصة وأن هذا التقييد ورد عن أحد الأئمة الأربع وهو الإمام أحمد رحمه الله وروي قبل ذلك عن أبي عباس رضي الله عنهما .

وبعد كل ما تقدم تحصر جميع الأقوال في هذا البحث في ثلاثة أقوال تمثل طرفين ووسط . أما الطرفان ، فطرف منع إسقاط الديون ، كل الديون للزكاة حتى ولو استغرق الدين النصاب وهذا مع أنه صدر عن علماء أجلاء وأئمة عظام إلا أنه إذا رددناه إلى روح الشرع وحكمته ومقصده العام الذي يدعوا إلى رفع الحرج والمشقة والعنق وجلب المصالح ودرء المفاسد نجده لا يستقيم على إطلاقه . أما الطرف الثاني فهو الذي أطلق الديون المسقطة للزكاة ولم يقيدها بكونها لأجل الزرع وما يتعلق به وهذا أيضاً إذا سرنا عليه مع أصحابه فلربما يفضي بنا إلى تعطيل هذه الشعيرة العظيمة وخاصة عند فساد الناس . وهذا ما ذكره بالنص من اعترض على هذا المذهب حين قالوا : إن المال الذي وجبت فيه الزكاة ماثل حاضر فهو ظاهر ، والدين المدعي في الذمة خافٍ ، وقد لا يكون صادقاً فيه . فهو كما قال أبو عبيد رحمه الله : (كرجل وجبت عليه حقوق لقوم فأدعى المخرج منها وأداءها إليهم فلا يصدق على ذلك)^٢ ولكن إذا لم نعتبر دعواه مطلقاً ورددناه بالكلية نقع في محظوظ

(١) انظر المصدر نفسه ، 176/2

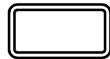
(٢) الأموال ص 613 .



آخر وهو إيقاع الحرج والمشقة عليه فلم يبق إلا المذهب الوسط الذي يعتبر من الديون ما كان لأجل الزرع فقط مع القيود والشروط والضوابط التي ستأتي لاحقاً وهذا مذهب إليه الإمام الجليل أبو عبيد القاسم بن سلام حيث رجح هذا المذهب الوسط الجامع والموفق بين هذه الآراء مع اشتراطه لبعض الشروط حين يقول بعد ذكره للمذهبين المتقدمين : (والذى عندنا في ذلك الأخذ بالمذهبين جميعاً في الإسقاط والإيجاب وإن كانوا في الظواهر مختلفين فنقول: إذا كان الدين صحيحاً قد علم أنه على رب الأرض فإنه لا صدقة عليه فيها ولكنها تسقط عنه لدینه، كما قال ابن عمر وطاوس ومكحول وعطاء . ومع قولهم أيضاً إنه موافق لأتباع السنة ألا ترى أن الرسول ﷺ إنما سن أن تؤخذ الصدقة من الأغنياء فترد على الفقراء، وهذا الذي عليه دين يحيط به ماله ولا مال له وهو من أهل الصدقة فكيف تؤخذ منه الصدقة وهو من أهل الصدقة ؟ أم كيف يجوز أن يكون غنياً فقيراً في حال واحدة ؟ ومع هذا فإنه من الغارمين أحد الأصناف الثمانية فقد استوجبها من جهتين)¹ إلا أنه رحمه الله ورضي عنه ، قيد قوله هذا بقيد قوي حين قال : (فهذا القول فيه إذا علمت صحة دينه ، وإن كان ذلك لا يعلم إلا بقوله لم تقبل دعواه وأخذت منه الصدقة من الزرع والماشية جميعاً كقول ابن سيرين وابن شهاب والأوزاعي ومالك ومن قال به من أهل العراق)² ثم بين بعد ذلك وجاهة قول من لا يعتبر الديون مطلقاً فقال : (ومع قولهم أيضاً إنك إذا صرت إلى النظر وجدته على ما ذهبوا إليه لأن صدقة الزرع والماشية حق واجب ظاهر قد لزم صاحبه ، والدين

¹) المصدر نفسه ، ص 613.

²) المصدر نفسه ، ص 613.



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

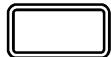
الذي عليه يدعوه باطن ، لا يدرى لعل فيه مبطل فليس بمحظى منه إنما هذا كرجل وجبت عليه حقوق قوم فادعى المخرج منها وأداءها إلىهم فلا يصدق على ذلك)^١

ومن هذا يتبين أن الإمام الجليل جمع بين محاسن القولين فلم يسقط الزكاة بالدين مطلقاً ولم يمنع إسقاطها مطلقاً ، بل اشترط في الديون أن تكون مستغرقة للمال الزكوي ولا مال له سواه يمكنه أن يجعلها فيه . واشترط في مدعى الدين أن يكون دينه قد علم مسبقاً ولا يعتمد فيه على دعوه بعد وجوب الحق في المال وواضح من كلام هذا الإمام الجليل أنه يجعل وجوب الزكاة في جميع الخارج هو الأصل وأنه هو الذي ينبغي أن يصار إليه في جميع الأموال وأن ما ذكره في شأن من عليه دين وفق الشروط والضوابط المذكورة إنما هو استثناء فلا يلتجأ إليه إلا عند العلم بصدق دعوى من يدعوه حيث اشترط في ذلك العلم مسبقاً بصحبة دينه . وبعد هذا يمكننا أن نرجح مطمئنين هذا الرأي للإمام الجليل والذي يجمع بين محاسن ما تقدم من مذاهب كما أسلفنا وعلى هذا فإذا اعتمد هذا القول من قبل القائمين على أمر الزكاة فمن الممكن أن يحكموا الإجراءات الضابطة ووسائل الإثبات المقنعة حتى يستوثقوا من صحة دعوى من يدعى مثل هذه الدعاوى كالبينة واليمين مع ما يطلب منه من مستندات معدة مسبقاً ومعتمدة من جهات الاختصاص بالمؤسسة المشرفة على الزكاة وأن لا يترك ذلك فقط لتوثيق الجهات الدائنة فقط ، وفيما عدا ذلك يصار إلى الظاهرة ولا تقبل دعوه .

تقيد الدين المسقط للزكاة بالإعسار :

كثير من الباحثين المعاصرین تناول موضوع إسقاط الدين الزكاة

^(١) المصدر نفسه ، ص613 .



أ.د. الخضر علي
إدريس

من غير بحث دقيق في نوع الدين الذي يسقط الزكاة ، وهل مطلق الدين وسماته كيف كان أو المقصود بالدين هنا الدين الذي به يكون صاحبه معسراً . والغريب أن معظمهم تناول هذه القضية بهذا الإطلاق مع أن كل العلماء القائلين بإسقاط الديون للزكوة قيدوا هذه الديون بهذا القيد حيث صرحوا جميعاً بلا استثناء أنه لا يجوز للمذكى أن يجعل الدين في مال الزكوة إلا إذا لم يجد مالاً سواه على تفصيل لهم في ذلك وفي هذه العجلة نركز على هذه التقييد من خلال ما ذكره علماء المذاهب من واقع كتبهم المعتمدة .

أولاً : ماذكره الحنفية :

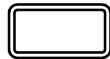
كما مرّ فإن الحنفية يحسّمون الديون من جميع الأموال الزكوية عدا الزروع والثمار .

وهم عندما ذهبوا إلى هذا المذهب قيدوا إسقاط الدين للزكوة بقيود تفصيلية نجدها مثبتة في كتبهم ، هذه خلاصتها :

قال البابرتـي في العناية : (واعلم أن المديون إذا كان له صنوف من الأموال المختلفة والدين يستغرق بعضها صرف أولاً إلى النقود ، فإن فضل شيء منه صرف إلى مال القنية ، فإن كان له نصيب من الإبل والبقر والغنم يصرف إلى أقلها زكوة ، حتى إن في هذه المسألة يصرف الدين إلى الإبل والغنم ولا يصرف إلى البقر ، ثم المالك بالخيار إن شاء صرفه إلى الغنم ، وإن شاء إلى الإبل لاتحاد الواجب فيها . والأصل في جنس هذه المسائل أن ما كان أنفع للفقراء لا يصرف الدين إليه .)⁽¹⁾

ثانياً : ماذكره المالكية :

⁽¹⁾ حاشية العناية على الهدایة 118/2.



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقارنته

كما هو معلوم فإن الدين عندهم لا يسقط زكاة الماشي والزروع وإنه فقط يؤثر على زكاة العين ، وألحقوا بها عروض التجارة إلا أنهم أيضاً قيدوا الديون في هذا النوع بقيود مقارنة لما ذكره الحنفية .

قال الدردير : (ولا يسقط الدين ولو عيناً زكاة حرت ، وماشية ، ومعدن ، لتعليق الزكاة بعينها بخلاف العين " الذهب والفضة " فيسقطها الدين ، ولو كان الدين مؤجلاً .) ⁽¹⁾

وبالرغم من أنهم قالوا إن الدين يسقط هذا النوع من المال الزكوي إلا أنهم اشترطوا لهذا شروطاً يمكن إجمالها فيما يأتي :

أن لا يجعل الدين في مقابل الزكاة ابتداءً بل يجب أن يصرفه إلى العروض ويجعل الزكاة في العين ، بل قالوا يقضي دينه من كل ما يجوز بيعه على المفلس كثياب ونحاس ؛ وماشية ودابة ركوبة وكذلك ثياب الجمعة ، وكتب علمه ... الخ

واستثنوا من ذلك ثياب جسده ، ودار سكانه التي ليست زائدة على قدر الضرورة فإن زادت بيع القدر الزائد وجعل الدين فيه ثم قالوا : بعد أن يجعل ذلك كله في مقابل الدين ، فإن لم تف هذه العروض بالدين كله يجعل ماتبقى بعد ذلك في مال الزكوة فإن بلغ الباقي منه نصاباً زكاه . ⁽²⁾

ثالثاً : ماذكره الشافعية :

معلوم أن الأظهر من أقوال الشافعية أن الدين لا يسقط الزكاة مطلقاً في جميع الأموال وهذا ما عبر عنه النووي بوضوح عندما قال : (ولا يمنع الدين وجوبها أي الزكوة سواء أكان حالاً أم مؤجلاً من جنس المال أم لا لله تعالى

⁽¹⁾ أقرب المسالك 227/1 .

⁽²⁾ انظر المصدر نفسه 228/1 .



كالزكاة والكافرة والنذر أم لا في أظهر الأقوال .)^١

وهذا الرأي الأظهر عند الشافعية يقابل مذهبين هما : الثاني : يسقطها مطلقاً والثالث : يسقط زكاة الأموال الباطنة .

وقد مرّ علينا ترجيح النووي في المجموع واعتماده لهذا الرأي الأظهر ومع أن المعتمد عندهم هذا الرأي الأظهر إلا أنهم قيدوا الخصم المذكور في الرأيين المرجوحين عندهم بقيود توافق تماماً ما ذكر عن الحنفية والمالكية .

قال الشربيني : (ومحل الخلاف مالم يزد المال على الدين فإن زاد وكان الزائد نصاباً وجبت زكاته قطعاً . وما إذا لم يكن له من غير المال الزكوي ما يقضى به الدين ، فإن كان لم يمنع قطعاً عند الجمهور .)^٢
ومن هنا يظهر لنا أن هذا المذهب المرجوح عند الشافعية مقيد عندهم أيضاً بكون المدين ليس له مال آخر يجعل الدين فيه غير المال الزكوي .

رابعاً : ما ذكره الحنابلة :

مرّ علينا أن الحنابلة هم أكثرهم توسعًا في القول بأثر الدين على الزكاة إلا أنهم أيضاً قيدوا الديون المسقطة بقيود ذكرنا طرفاً منها ونزيد الأمر توضيحاً هنا .

قال ابن قدامة : (وإنما يمنع الدين الزكاة إن كان يستغرق النصاب أو ينقصه ، ولا يجد ما يقضيه به سوى النصاب . أو ما لا يستغنى عنه . مثل أن يكون له عشرون مثقالاً . وعليه مثقال أو أكثر أو أقل مما ينقص به النصاب إذا قضاه ، ولا يجد قضاء له من غير النصاب ، فإن كان له ثلاثون مثقالاً

(^١) المنهاج للنووي 1/411.

(²) معنى المحتاج 1/411 . المغني 3/43 وأيضاً 2/687 .

تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

وعليه عشرة فعليه زكاة العشرين ، وإن كان عليه أكثر من عشرة فلا زكاة
عليه .⁽¹⁾

والخلاصة : أنه يتضح لنا مما ذكر عن هؤلاء الأئمة : أن كل من قال
بأن الدين يؤثر على الزكاة فيسقطها سواء أكان قد عمم ذلك في جميع
الأموال الزكوية أم قصره على بعضها أنه قيد ذلك بكون المدين لا يجد مالاً
آخر يصرف الدين إليه غير مال الزكاة وكلهم قالوا : إذا وجد مال آخر
صرف الدين إليه وأدى زكاة ماله؛ والحكمة من كل ذلك - والله أعلم - أن
هذا المال قد خرج من ملك صاحبه إلى ملك الله سبحانه، وهذا يعني أن حق
الفقير أو غيره من مستحقي الزكاة تعلق به فلا يجوز حرمانه منه وإن كان
متصرفاً في مال ليس له حق التصرف فيه فيكون حينئذ متعدياً على حق الله
في هذا المال .

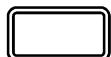
ومن هنا يمكننا أن نقرر بقوة أن الدين الذي يسقط الزكاة هو الذي
يجعل صاحبه معسراً إعساراً كاملاً بحيث لا يجد ما يقضى به هذا الدين سوى
مال الزكاة .

وعليهفينبغي أن يكون هذا هو القيد المعتبر في هذه الحالة بحيث إنه إذا
لم يتتوفر هذا القيد فإن الزكاة تجب في جميع الخارج .

شروط العمل بهذا القول الراجح : من خلال ما تقدم من قيود وضوابط
متعلقة بهذا القول يمكننا أن نلخص هذه الشروط في الآتي :

- [1] أن يكون الدين لأجل الزرع ومؤنته .
- [2] أن لا يكون قد استدنه لأجل الحب أو الثمر بعد نجاحه وتعلق الوجوب به
لأن ذلك إنما تم بعد سبق الوجوب ولأن ذلك لازم وواجب على صاحب المال

⁽¹⁾ المغني 3/43 و أيضاً 2/687.



أ.د. الخضر علي
إدريس

كمؤنة حراسة الماشية وسعيها وعلاجها .. الخ فهذا كلّه باتفاق على صاحب المال ولا يخصم من الزكاة فكذلك هنا .

[3] أن يستغرق الدين جميع النصاب أو ينقصه .

[4] أن لا يكون له مال غيره فاضل عن حاجاته الأساسية فإذا كان له مال غيره الدين فيه وإخراج الزكوة من كامل المال .

[5] أن يثبت ذلك بإجراءات صحيحة وفق مستندات متفق عليها مسبقاً تؤدي إلى غلبة الظن بصدق دعواه .

وفيما عدا ذلك ومن غير توفر جميع هذه الشروط لا تقبل دعواه ولا يعتبر هذا الدين مسقطاً بل تجب عليه الزكوة في جميع ماله هذا ما ظهر لي وبيان في هذا الموضوع فإن كنت قد وفقت فيه فالحمد لله وإن كانت الأخرى فلتسأل الله المغفرة والعفو وفي الحالتين المثوبة والأجر .

خلاصة ماذكر في هذا المبحث :

[1] أن مشروعية الخصم في هذا النوع بقسميه الديون الزراعية والمعاشية اختلف العلماء فيه وقد ذكرنا مذاهبهم وأدلتهم وخلصنا فيها لما يأتي :

- أما بالنسبة للديون التي أنفقتها على زرعه ترجح لنا أنها ليست مشروعة إلا في حالة ما إذا أحاط الدين بماليه أو أنقص الدين نصابه ولم يكن له مال سوى مال الزكوة حتى يجعل الدين فيه مع قيود وشروط أخرى بينها هناك .

- بالنسبة للديون التي أنفقها على معاشه فقد اختلف العلماء في مشروعيتها ولقد رجحنا أنها ليست بمشروعة .

[2] بالنسبة لكيفية الخصم فإنها في الموضعين لا تختلف مما سبق في



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقابلة

المبحث الأول حيث إن القائلين بالخصم يسقطون الديون أولاً ثم يزكون الباقي حسب أنواع السقيا المختلفة .

المبحث الثالث

خصم التكاليف غير الزراعية من شركات الاستثمار الزراعي

أكثراً المزارعين في زماننا هذا وخاصة في المشاريع الكبرى إنما يزرعون لأجل بيع محاصيلهم والإتجار فيها .

فهل لهذا الغرض أثر في تحويل هذا الوعاء إلى عروض تجارة ، وهل يخصم من هذا الوعاء التكاليف الزراعية وغيرها أم لا .

ويتضح لنا من خلال هذا التساؤل أن هذا الموضوع ذو شقين :
الشق الأول : تكييف هذا الوعاء هل هو زراعة أم عروض تجارة .
والشق الثاني : هل يخصم من هذا الوعاء التكاليف والمصروفات زراعية كانت أم غيرها .

أولاً : نوع الزكاة الواجبة في شركات الاستثمار الزراعي :
نظر العلماء قديماً في شأن الشخص الذي يزرع ليبيع ماينتجه من حبوب وثمار فاختلفوا بين قائل بكونها زروعها وقائل بكونها عروضاً وهذا مذاهبهم بشيء من الإيجاز .

المذهب الأول : ذهب جمهور العلماء من الحنفية⁽¹⁾ والمالكية⁽²⁾ وذهب

⁽¹⁾ انظر شرح فتح القدير والكفایة 2/125 وبدائع الصنائع 57/2 .

⁽²⁾ انظر المدونة الكبرى 1/216 - 218 .



أ.د. الخضر علي
إدريس

الشافعي في الجديد وهو الأصح⁽¹⁾ والحنابلة في الرواية الراجحة عندهم⁽²⁾ إلى وجوب تزكية هذا النوع زكاة زروع . ولا أثر لهذا الغرض في تحويله إلى عروض .

أدلة هذا المذهب : استدلوا بعموم الأدلة الموجبة للزكاة في كل زرع ولا أثر لكونه زرع لغرض التجارة أو لأى انتفاعات أخرى ومن ذلك قوله تعالى : (وَآتُوا حَقَهُ يَوْمَ حِصَادِهِ)⁽³⁾ وقوله ﷺ : (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشَرُ)⁽⁴⁾ **المذهب الثاني :** ذهب الشافعي في القديم⁽⁵⁾ وبعض الحنابلة وعلى رأسهم القاضي أبو يعلي⁽⁶⁾ إلى وجوب تزكيته زكاة عروض .

أدلة هذا المذهب : قالوا إنه مال تجارة فيجب أن يذكر زكاة التجارة كالسائمة⁽⁷⁾

والذى يترجح عندي أن الواجب تزكية هذا المال زكاة الزروع لأن هذا هو الأصل في حق هذا المال ولا يوجد ناقل لهذا الأصل . وكونه زرع لأجل أن يبيع فهذا لا أثر له في نقل هذا الحكم الأصلى .

والقاعدة الأصولية : (أن الأصل بقاء مكان على ما كان عليه .)⁽⁸⁾

(¹) انظر المجموع النووي 6/50.

(²) انظر المغني لابن قدامة 3/35 - 36.

(³) سورة الأنعام 141.

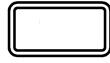
(⁴) تقدم تخريره

(⁵) انظر المجموع 6/50.

(⁶) انظر المغني 3/35.

(⁷) انظر المغني 3/35.

(⁸) انظر الأشباه والنظائر لابن السبكي 1/7 - 8 وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام 2/51.



تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

وهي قاعدة الاستصحاب المعروفة . ومعلوم أن الاستصحاب حجة شرعية يجب المصير إليها في كل حكم ثبت مادام أنه لم يرد دليل صحيح بنقل هذا الحكم .⁽¹⁾

وإذا كان هذا هو حكم هذا النوع من المال وما يجب فيه فإن هذا الحكم لا يغيره أيضاً كون الزارع شخصاً معنوياً إذ لا فرق بين الصفتين وهذه الصفة أيضاً لا أثر لها في تغيير هذا الحكم فيبقى على أصله إعمالاً لقاعدة الاستصحاب المذكورة آنفاً

ثانياً : خصم التكاليف والمصروفات الزراعية وغيرها :

إذا كنا قد رجحنا أن الواجب في هذا المال هو ما يجب في زكاة الزروع وأنه لا أثر لكونه زرع لأجل البيع ، ولا أثر لكون الزارع شخصاً معنوياً أم حقيقياً فإن هذا الحكم بهذا التعليل يمكن أن يقودنا مباشرة إلى حكم هذه المسألة ، ذلك لأننا رجحنا في مباحث سابقة أنه لا يجوز حسم التكاليف الزراعية وغيرها من وعاء الزروع بل يجب تزكية الجميع على التفصيل المذكور في شأن الخرس .

وما رجحناه هناك فهو الراجح هنا وعليه فلا يجوز هنا أيضاً خصم أي تكاليف : إذ لا فرق بين الشخص الطبيعي والمعنوي وليس لهذه الصفة أي أثر في تغيير هذا الحكم . هذا إذا كانت التكاليف ليست ديناً وإنما في مال الزارع نفسه .

أما إذا كانت ديناً فإنه يجري عليها ما قيل في شأن خصم الديون وفق الضوابط المذكورة هناك .

وهذا الذي رجحناه في المسألتين بالإضافة إلى ما ذكر من أدلة مرحلة له

⁽¹⁾ انظر الأحكام للأمدي 4/172 وشرح الكوكب المنير 4/403



أ.د. الخضر علي
إدريس

فقد ذهبت إليه الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة (1) حيث رجح هذا الرأي باحثان كتباه في هذا الموضوع (2) والثالث ذكر هذا المذهب واستدل على صحته لكنه لم يرجح رأياً في هذه المسألة (3). وقد اعتمدت الندوة هذا الرأي الذي رجحناه وأصدرت بشأنه قراراً⁽⁴⁾

الخاتمة

خلاصة ماتوصل إليه البحث

بعد استعراضنا لموضوعات هذا البحث ومسائله يلزم هنا أن نستخلص ما يعيننا على اتخاذ توصيات محددة لهذه الورشة وذلك من خلال ما يلي :

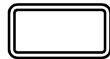
- [1] حسم التكاليف والنفقات الزراعية التي صرفها المزارع على زرעה من غير طريق الدين والاستئراض ذهبت الكثرة الكاثرة من العلماء الأقدمين والمعاصرين على عدم مشروعيته وذهب قلة من العلماء إلى مشروعيته وقد رجح البحث عدم الحسم وأن الزكاة إنما تؤخذ من الوعاء بأكمله.
- [2] رجح البحث أن مناسب إلى هؤلاء العلماء من حسم النفقات من غير الدينون

(¹) المنعقدة بدولة قطر في الفترة من 23 - 26 ذى الحجة 1418هـ الموافق 20 - 23 أبريل 1998م.

(²) هما : أ. د. ماجد ابو رحمة وأ. د. زكريا عبد الرزاق المصري في بحثهما بعنوان زكاة الزروع .

(³) هو الأستاذ الدكتور محمد رأفت عثمان وانظر هذه البحوث في كتاب ابحاث وأعمال هذه الندوة ص 39 - 188 .

(⁴) انظر هذا القرار في كتاب أحكام وفتاوي الزكاة 1429هـ - 2008م الصادر عن الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي ص 72 .



تكليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

ليس بدقيق وأن الصواب أنهم يقصدون بالنفقات هنا ما كان عن طريق الدين خاصة .

[3] رجح البحث أن مناسب إلى الإمام ابن العربي من أنه يرى حسم الثالث من جميع الوعاء وتزكية الباقي وإنما المقصود منه الجسم الذي يكون من الخارص بعد بدو الصلاح في التمر والعنب وليس المقصود منه الجسم وقت الأداء .

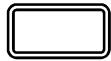
[4] توصل البحث إلى خطأ من يرى حسم الثالث وقت الأداء من غير خرص . كما رجح أن الخrus المذكور إنما يكون في التمر والعنب خاصة .

[5] رجح البحث عدم حسم الديون التي أنفقها المزارع على نفسه وأهله لأنها لا علاقة لها بالزرع . ولأن الدين يجب في الذمة لا في المال .

[6] رجح البحث جواز حسم الديون التي أنفقها المزارع على زرعه إذا استغرق الدين النصاب أو أنفقه ولم يكن للمدين مال آخر يمكن صرف الدين إليه وليس لديه أيضاً ما يمكن بيعه عليه حال إعساره . وأن هذا ماذهب إليه كل من يرى أن للدين أثراً على الزكاة سواء عمم ذلك في كل الأوعية أم قصره على بعضها ، لأنه حينئذ تكون ذمته مشغولة بهذا الدين ولا مال له يُبرء ذمته سوى مال الزكاة .

[7] رجح البحث أن الذي ذكر في شأن أثر النفقات والديون على الزروع ينطبق أيضاً على شركات الاستثمار الزراعي التي تزرع لتباع ما تتوجه إذ لا فرق هنا بين الشخص الحقيقي والشخص الاعتباري وهذا مارجحه من بحث هذا الموضوع من المعاصرین

هذا ما ظهر لي في هذا الموضوع فإن كنت قد وفقت فللله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرى فالله أعلم العفو والمغفرة . وحسبني أنني اجتهد وللمجتهد

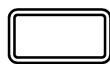


أ.د. الخضر علي
إدريس

أجر اجتهاده . والله أعلم :::

قائمة المصادر والمراجع

- (1) القرآن الكريم .
- (2) أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة - بيت الزكاة الكويتي 1418هـ - 1988م .
- (3) أحكام وفتاوي الزكاة والصدقات 1429هـ - 2008م الطبعة السابعة - بيت الزكاة الكويتي .
- (4) الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام - دار الفكر لبنان 1408هـ / 1988م
- (5) الخراج : ليحيى بن آدم القرشي - دار المعرفة بيروت لبنان .
- (6) البيان والتحصيل ، للقاضي أبي الوليد بن رشد الجد تحقيق سعد أعراب ، دار الغرب الإسلامي 1404هـ / 1984م .
- (7) الدرر المختار - شرح تنوير الأنصار ومعه حاشية ابن عابدين (رد المحتار) - دار الكتب العلمية - بيروت 1424هـ - 2004م .
- (8) الشرح الصغير على أقرب المسالك لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير تخرج وتحقيق الدكتور / مصطفى كمال وصفى - دار المعارف 1981م
- (9) شرح فتح القدير على الهدایة للكمال بن الهمام ومعه شرح العناية وحاشية سعدي جلبي . مصطفى البابي الحلبي وشركاه 1389هـ / 1970م .
- (10) الشرح الكبير لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير - دار الفكر للطباعة والنشر .
- (11) شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد بن العزيز الفتوحى الحنبلي ،



تكليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقادره

- تحقيق الدكتور / محمد الزحيلي والدكتور / نزيه حماد ، نشر وتوزيع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة 1408-1987 م.
- (12) عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى ، لأبي بكر بن العربي المالكى - دار الفكر - بيروت لبنان .
- (13) فقه الركأة للدكتور يوسف القرضاوى - مؤسسة الرسالة - بيروت - طبعة 18 - 1409 هـ / 1998 م .
- (14) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، لعز الدين بن عبد السلام ، مراجعة وتحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .
- (15) كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتى عالم الكتب : 1403 هـ / 1983 م .
- (16) مجموع الفتاوى : شيخ الإسلام ابن تيمية ترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي وابنه محمد دار العربية للطباعة والنشر 1398 هـ .
- (17) المجموع شرح المذهب للإمام أبي ذكريا يحيى بن شرف النووي - تحقيق الدكتور / محمود مطرجي - دار الفكر بيروت 1417 هـ - 1996 م .
- (18) المحتلى لأبي محمد بن على بن أحمد بن سعيد ، ابن حزم الظاهري ، تحقيق : أحمد محمد شاكر دار الآفاق الحديثة - لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- (19) المغني شرح مختصر الخرقى لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - دار الفكر 1414 هـ - 1994 م .
- (20) الهدایة وشرحها البناءة للمرغفانى الحنفى ، وللعلامة العينى - دار الفكر 1411 هـ - 1980 م .



أ.د. الخضر علي

إدريس

